

جامعة الجليل - عابدين

مديرية النشر



# التواصل

في

الاقتصاد والإدارة والقانون

المجلد 24

عدد 02 - أوت 2018

## المفهرس

11	كلمة العدد (Avant - propos)
	الهندسة الإدارية . الهندرة . بين المفاهيم والتطبيقات
13	نورالدين حاروش
	التدابير الوقائية في الشريعة الإسلامية من جنوح الأحداث
27	
	القضاء المستعجل في الصفقات العمومية في التشريع الجزائري
36	زين العابدين بخوش
	دور التحقيق العقاري في ضبط الملكية العقارية في التشريع الجزائري
51	الطاهر بريك
	آثار رفع الدعوى المدنية أمام القضاء الجزائري - دراسة مقارنة-
67	صورية نواصر
	قسمة المهابأة المكانية في القانون المدني الجزائري
81	محمد بلبل
	الصوابط الطبية والقانونية وآثارها على أطراف علاقة نقل وزرعها الأعضاء البشرية
93	د.محمد بن مشيرح
	التدابير الوقائية والتدخلية للبلدية في مجال حماية البيئة
112	ميلود ذبيح
	حماية القانونية للخصوصية المعلوماتية.
123	صبرينة جدي
	جريمة تبييض الأموال والآليات القانونية لمكافحتها
146	خليفة راضية
	إصلاح الأحداث المحبوسين في ظل السياسة الجنائية الحديثة
162	حنان بن جامع
	قتل النفس في حال الضرورة بين القانون والشريعة الإسلامية
175	محمد نواورية
	جرائم القرصنة البحرية والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية
193	منى إلهام فلفلسي
	المسؤولية الجنائية الدولية عن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر
207	سعاد عمير
	تدخل الأمم المتحدة لحماية المدنيين في ليبيا
216	خميسي بوقطوف
	دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية أزمة مالي
228	منى بومعزة
	خصوصية الضرر البيئي الناتج عن النزاع المسلح
243	ليندة شرايشة
	ممارسة حرية تأسيس الجمعيات في الجزائر بين الإقرار الدستوري والتقييد القانوني
255	نجلاء بوشامي
	الإطار الدستوري لمسؤولية الوزير الأول في الجزائر وفرنسا - دراسة مقارنة-
270	سامية العايب

## كلمة العدد

يطيب لنا أن نقدم لقرء مجلة التواصل العدد الثاني من المجلد الرابع والعشرين المخصص للحقوق والإدارة؛ يضم تسعة عشر (19) مقالا تتوزع على ستة (06) محاور:

يحتوي المحور الأول على أربعة (04) مقالات في الإدارة والتشريع: يتناول الأول منها بالتحليل مفاهيم الهندسة الإدارية (الهندرة) ويعرض خطواتها ويوضح سبل تطبيقاتها. يعالج الثاني التدابير الوقائية وكل ما من شأنه التدخل لحماية البيئة من كل المخاطر التي تهددها في التشريع الجزائري. ويعرف المقال الثالث بالقضاء المستعجل في الصفقات العمومية في التشريع الجزائري. ويتناول الرابع التحقيق العقاري باعتباره آلية جديدة في ضبط الملكية العقارية وتطهيرها في التشريع الجزائري.

يعالج المحور الثاني عبر مقالين قضيتين في القانون المدني الجزائري؛ يبحث الأول منهما عن آثار رفع الدعوى المدنية أمام القضاء الجزائري. وأما الثاني فيفسر مفهوم قسمة المهياة المكانية وظروف تحولها من وضع إلى وضع جديد. ويطالع القارئ في محور ثالث ثلاثة (03) مقالات في القانون الجزائري؛ يناقش الأول الضوابط الطبية والقانونية التي تحكم عملية نقل الأعضاء البشرية وزرعها بعيداً عن الاتجار بها. ويعالج الثاني مشكلة اجتماعية لم توجد لها حلول قانونية مناسبة هي جنوح الأحداث. لذلك عمل صاحب المقال على تقديمها باعتماد تدابير وقائية مستوحاة من الشريعة الإسلامية. وأما الثالث فيبحث عن عناصر الحماية القانونية التي ينبغي توفيرها لمواجهة مخاطر إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات وخصوصاً الاعتداء على البيانات الشخصية المخزنة معلوماتياً.

وفي محور رابع يطالع القارئ ثلاثة (03) مقالات في القانون الجنائي؛ أما الأول فيبحث عن الآليات القانونية لمكافحة جريمة تبييض الأموال باعتبارها جريمة عابرة للحدود والوقاية منها. وأما الثاني فيناقش صاحبه مسألة إصلاح الأحداث المحبوسين في ظل السياسة الجنائية الحديثة معتمداً التشريع الجزائري نموذجاً في اتخاذه تدابير إصلاحية لهذه الفئة من المجتمع. وأما آخر مقال في هذا المحور فيعالج قضية جنائية من نوع خاص، وهي قتل النفس في حال الضرورة بين القانون والشريعة الإسلامية.

خصّص المحور الخامس للقانون الدولي، وضمّ خمسة (05) مقالات تعالج قضايا متنوعة جنائية و تجارية؛ يبحث الأول منها عن أسباب جرائم القرصنة البحرية والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية. ويعالج الثاني عناصر المسؤولية الجنائية الدولية عن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر لمعاقبة كل من شارك في ارتكاب تلك الجرائم أولاً، ومتابعة بعد ذلك مجرمي الحرب في العالم ومنها إسرائيل.

يتناول المقال الثالث مسألة تدخل الأمم المتحدة لحماية المدنيين في العالم نتيجة مطالبتهم بحقوقهم الاجتماعية والسياسية والثقافية. وقد اتخذ من تدخلها في ليبيا ومسؤوليتها في حماية مواطنيها من القمع والاضطهاد نموذجاً للدراسة. ويأتي المقال الموالي لمعالجة أزمة مالي المتمثلة في الاضطرابات الداخلية نتيجة تصاعد العنف المسلح بين الحركات الانفصالية والنظام الحاكم، وفسح المجال واسعاً للتدخل الأجنبي الاستعماري. ويرى صاحب المقال أنّ المنظمات الإقليمية الإفريقية يمكن أن يكون لها دور أساسي فاعل في حلّ الأزمة إذا أسند لها هذا الدور وحلّت محلّ المنظمات الدولية الأخرى. ويبحث آخر مقال من هذا المحور عن خصوصيات الضرر البيئي الناجم عن الحروب والنزاعات المسلّحة بالاستناد إلى أحكام القانون الدولي وإلى ما أبرم من اتفاقيات بيئية دولية. ونقرأ في آخر محور من محاور هذا الجزء مقالين في القانون الدستوري؛ يتناول الأول منهما مسألة ممارسة حرية تأسيس الجمعيات في الجزائر بالمقارنة بين ما أقره الدستور وبين تقييد القانون وواقع تطبيقه. ونقرأ في الثاني دراسة مقارنة بين الإطار الدستوري لمسؤولية الوزير الأول في الجزائر

وبين نظيره الفرنسي. وقد توّصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تخصّ سلطة رئيس الحكومة الجزائري ومسؤوليته في تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. أخيراً أتمنى أن يجد القارئ المتخصّص من بين هذه المقالات ما يلبي حاجاته وينير دربه العلمي. ولا يسع هيئة التحرير إلا أن تتقدّم إلى كلّ من أسهم في إنجاز هذا العدد من خبراء محكّمين ومدققين وأعوان فنيين بالشكر الجزيل وبخالص الامتنان والتقدير. وفق الله الجميع إلى ما فيه الخير والبركة.

رئيس التحرير  
أ.د. الشريف بوشحطان